

رئيس جمعية الصاغة: احذروا النشالين على الدرجات النارية!

علي محمود سليمان

بين رئيس جمعية الصاغة وصنع الجوهرة في دمشق غسان جزماتي أن حالة الاستقرار في سوق الذهب مرتبطة باستقرار أسعار الصرف محلياً سواء في المصرف المركزي أو في السوق الموازي، موضحاً أن الارتفاع عن نهاية الأسبوع الماضي هو بمئة ليرة سورية وذلك نتيجة ارتفاع سعر الأونصة الذهبية عالمياً حيث سجلت ١٢٧٤ دولاراً.

وفي تصريح له الوطن، بين أن جمعية الصاغة استمرت مع بداية هذا الأسبوع بالتسعير وفق سعر الدولار الواسع نفسه لنهية الأسبوع الماضي ٤٩٥ ليرة سورية، مع استمرار حجم المبيع في أسواق الذهب بنفس الكمية لنحو ٤ كغ ذهب يومياً، حيث سجلت غرام الذهب من عيار ٢١ سعراً بـ ١٧٦٠٠ ليرة سورية للمبيع، و١٧٥٠٠ ليرة سورية للشراء، لافتاً إلى استمرار صاغة الذهب بتدوير ما لديهم من ذهب الأبخار من الليرات والأونصات الذهبية لإعادة تشكيلها وصياغتها كحلي ومصاغ ذهبية، نتيجة استمرار حالة الركود في بيع ذهب الأبخار منذ بداية العام تقريباً، على الرغم من إعلان الصاغة عن بيع الليرات والأونصات الذهبية بدون أجرة صياغتها وذلك بهدف ترغيب الناس في شرائها، معيداً السبب في عدم الإقبال على شراء ذهب الأبخار من المواطنين إلى تحسين الوضع الاقتصادي في البلد نتيجة ارتفاع منسوب الاستقرار الأمني الذي انعكس على حالة الارتياح والاستقرار العام، وفي هذه الحالة اتجه الناس إلى بيع ما لديهم من ذهب الأبخار سواء الليرات أو الأونصات الذهبية وذلك بهدف الاستفادة من ثمنها في إقامة مشاريع استثمارية أو لمن يقومون بأعمال الصيانة والترميم إن كان لمنشآتهم ومعاملهم الصناعية والتجارية أو لمن عادوا إلى بيوتهم في المناطق التي أصبحت آمنة وبدؤوا بأعمال الترميم والبناء فيها، مشيراً إلى أن الليرة الذهبية السورية سجلت سعراً بـ ١٤٥ ألف ليرة سورية والأونصة الذهبية السورية ٦٣٥ ألف ليرة سورية.

وحدراً جزماتي من انتشار ظاهرة النشل والسرقة في الشوارع حيث وقعت حادثة نشل مؤخرًا في أحد شوارع دمشق، مع قيام أحد اللصوص وهو على دراجة نارية بسرقة أسوارة من يد سيدة، والأسوارة من الذهب عيار ٢١ مرصعة بـ٦ حبات من الماس ووزنها ٣٠ غراماً.



الخليل: قائمة من المنتجات للتصدير بين البلدين .. يازجي: مسودة لبرنامج تنفيذي مشترك

وفد أرميني من دمشق: نفكر جدياً بالاستثمار في سورية والمساعدة في الشبكات الكهربائية



وفد أوروبي: مهمتنا تجميع الأصدقاء لتغيير صورة سورية في المجتمعات

خلال لقائه الوفد كشف الخليل عن قائمة من المنتجات السورية المتاحة للتصدير إلى أرمينيا وتنتظر تزيدها بقائمة المنتجات الأرمينية القابلة للتصدير إلى السوق السورية لاعتماد القاضيتين وتنفيذها بشكل فعلي مع مزايا تفضيلية بتسهيلات الدخول والرسم الجمركية.

ودعا الخليل الشركات الأرمينية للمشاركة بمرحلة إعادة إعمار سورية للاستفادة من خبرات هذه الشركات في مجال الإنشاءات المعدنية والأعمال البازلتية والبرمجيات والمعلوماتية، كاشفاً أن الجانب الأرميني سيوافي الوزارة بقائمة الشركات الأرمينية المقترحة للعمل في سورية للاستفادة من خبراتها وخاصة بالأعمال البازلتية لكون سورية مختلف الدول لبروا حقيقة ما يجري على أرض الواقع، وخصوصاً بعد أن تعرضت لإرهاب إعلامي واقتصادي وسياسي وعسكري، الأمر الذي أثر على الشعب السوري.

وأشار يازجي إلى اهتمام رئيس الجمهورية الدكتور

شدد وزير التنمية الاقتصادية والاستثمارات الأرميني سورين كارايان على ضرورة تفعيل العلاقات بين بلاده وسورية والتفكير الجدي في الاستثمار داخل سورية، مؤكداً أن أوامر التعاون ستكون أفضل وستستلزم تصحيح أكثر صلاحيته.

والتقى أمس وفد اقتصادي أرميني يرأسه كارايان، وزير السياحة بشر يازجي والاقتصاد سامر الخليل في زيارة هي الأولى من نوعها منذ اندلاع الحرب في سورية منتصف آذار ٢٠١١ بسبب الحظر الاقتصادي المفروض على البلاد.

ويضم الوفد كلاً من السفير فوق العادة ليقون سرسكيان شقيق الرئيس الأرميني، ورئيس لجنة السياحة الأرمينية وغرفة والصناعة وأعضاء من هيئات اقتصادية، وسيلقي الوفد اليوم رئيس مجلس الوزراء عماد خميس ومدير هيئة الاستثمار وأعضاء غرفة التجارة والصناعة.

وفي تصريح له «الوطن» أعرب كارايان عن الوضع الجيد للواقع السياحي بعد اطلاعه على المعالم السياحية المطروحة للاستثمار في مختلف المحافظات، معرباً عن أمه في تحسين الوضع مستقبلاً.

وأعرب كارايان عن استعداد بلاده للمشاركة بإعادة إعمار سورية والمساعدة في مجال الشبكات الكهربائية والبنى التحتية، مؤكداً أن بلاده تمتلك كوادر وأيدي عاملة وفنتين وتكنولوجيا مؤهلة وذوي خبرة عالية في هذه المجالات.

واقترح كارايان عدداً من التسهيلات لإعادة تسويق المنتجات الأرمينية للسوق السورية وتخصيص مستودعات لها في سورية ومنع ما يوزنها من مزايا للمنتجات السورية في بلاده.

من جهته شدد وزير الاقتصاد سامر خليل على تطوير العلاقات التجارية والاستثمارية لتصل إلى خطوات ملموسة على أرض الواقع وتواكب مستوى العلاقات السياسية والشعبية.

مراجعون يتناولون على العاملين بعيادات الجلوبيون ٩١ موظفاً في شقة مساحتها ٢١٠٠م

الجديد في مركز الجلوبيون للعيادات التخصصية التابعة لصحة القنيطرة موافقة المديرية على افتتاح عيادة المعالجة المرضي المصابين بالحصى الماطية بعد أن لوحظ مؤخراً مراجعة عدد من المصابين به للمركز وكان يتم تحويل هؤلاء المرضي مراكز دمشق للمعالجتها وحالياً بانتظار رصد الدواء للمباشرة بالعلاج.

واللافت فهو (تفتيش) طبيب كلية متعاقد مع المركز بعد الطلب منه الدوام بمشفي أبانطة وأمام إصرار الجهات المعنية قام الطبيب بإتهام عقده مع المركز الذم كان وما زال بأمس الحاجة لخدماته، علماً أن هناك بعض الأطباء (المثلين) رفضوا حتى فقرة تخصيص يوم من دوامهم لأبناء محافظتهم في مشفى أبانطة.

والقديم الجديد فهو معاناة المركز من ضيق المكان والشكوى من كثرة الكادر وبحيث لا يوجد مكاتب لهم أو كرسي يجلسون عليها لدرجة أن عددهم في أحيان كثيرة أكثر من عدد المراجعين.

وأكدت رئيسة المركز هيام مارييني أنه تم التمسك أكثر من مرة ومن خلال الكتب التي رفعتها بهذا الخصوص وأخرها في الشهر الثامن حول عدد من العاملين الفاضلين عن حاجة المركز (الكثير من هؤلاء غير ملتزم بالدوام والعمل)، لافتة إلى أن عدد الكادر الحالي ٩١ ما بين أطباء ١٧ وصيادلة ٢ وممرضين ٢١ وفنيين ١٠ ومخبريين ١٠ وإداريين ٢٦ وموزعين على شقتين مساحة الواحدة نحو ٢١٠٠م.

وأشارت مارييني إلى معاناة المركز

«استقرار تويني» في اللاذقية بسبب «العطر القاتل» نجم له «الوطن»: لم يتم ضبط أي عبوة



أصدر محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السلام تعميماً إلى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك لاختاد الإجراءات اللازمة حول حقيقة وجود «عطر قاتل» في أسواق المحافظة.

وفي كتاب «حصلت الوطن على نسخة من كتاب» وأوضح المحافظ في متابعة يحمل اسم «ريلاكس» في اللاذقية، ويعتقد بأنه قد يكون دخل إلى سورية عبر لبنان بعد أن تم اكتشافه في عدد من الدول العربية قبل نحو شهرين. وبحسب الكتاب فقد نبه المحافظ من خطر العطر السام الذي أدى لمقتل عدد من الأشخاص في الجزائر ومصر والعراق والسودان والكويت والبحرين ولبنان، والأخير يعتقد بأن العطر القاتل سيصل إلى البلاد عبره ليبياع في محال العطور والمخياج وكذلك الأمر في الصيدليات.

وأوضح المحافظ في الكتاب بأنه تم اكتشاف العطر المذكور من وزارة الدفاع الجزائرية، التي حذرت مواطنيها من استخدام العطر القاتل الذي أثبت بعد إخضاع مستخدميه لفحوصات طبية بأنه سام، لافتة إلى أن أعراضه لا تظهر مباشرة بعد استعماله، بل تمتد فعاليته لثلاثة أو أربعة أيام بعد استخدامه وبسبب الوفاة.

وبالعودة لمدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في اللاذقية أحمد نجم، أكد في تصريح خاص له «الوطن» أن دوريات المديرية تعمل وفق توجيهات المحافظ في متابعة الأسواق ومراقبة الأماكن العامة كإجراء احتياطي حول الموضوع. وبين نجم أنه من باب الحنطة والحذر تم تسير دوريات المراقبة في جميع أنحاء المحافظة، مؤكداً أنه حتى تاريخ إعداد هذه المادة لم يتم ضبط أي عبوة من العطر المذكور، مؤكداً أن المراقبة مستمرة.

كما أكد مصر في محافظة اللاذقية له «الوطن» ضرورة انتباه المواطن لأي منتج طعني يقوم بشرائه خاصة ممن يبيع العطر على الأرصفة وفي الحدائق الذين نبهت منهم المحافظة، مطالباً بالتبليغ عن أي شخص يشتبه بأنه يسوق للمادة وبيعه.

وكانت محافظة اللاذقية قد أشارت في كتابها إلى مسألة انتشار عدة أشخاص في المدينة يتجولون في الحدائق العامة بلباسية ويحملون حقائب مدعياً أمام المواطنين بأنهم باعة عطور.

في مشروع مكافحة المخدرات .. مواد كيميائية تنضم إلى قائمة المخدرات

فرواتي له «الوطن»: محاسبة الأطباء والصيدال الذين يصرفون مواد مهدئة من دون حالة مرضية

«زيادة المتعاطين وخاصة في مناطق خارج سيطرة الدولة»

«المؤبد لمن يتاجر ولا حاجة لإحداث محاكم مختصة بالمخدرات»



أعلن مدير إدارة التشريع ورئيس لجنة مشروع قانون مكافحة المخدرات أحمد فرواتي أنه تم وضع مواد كيميائية في المشروع لمحاسبة الأطباء والصيدال الذين يصرفون أدوية مهدئة من دون حالات مرضية، كاشفاً أنه قريباً سيتم الانتهاء من المشروع.

وفي تصريح خاص له «الوطن» أوضح فرواتي أنه بعد ضغط الوصفات الطبية التي صرفت من دون حالات مرضية من الجهات المختصة تتم مراسلة وزارة الصحة للتحقيق فيها ومن ثم اتخاذ الإجراءات القانونية المعمول بها في نقابتي الأطباء والصيدال والتي من الممكن أن تصل إلى الشطب منها، إضافة إلى وجود عقوبات قضائية.

وأضاف فرواتي: الأدوية المهدئة لا يجوز صرفها إلا ضمن وصفات طبية ولحالات مرضية وبشكل منتظم.

وأكد فرواتي إدخال مواد جديدة من ضمن قائمة المخدرات أو التي تدخل في تصنيعها ومنها «السلاتف الكيميائية» حسب النسبة التي تدخل في صناعة الأدوية أو المواد المخدرة، موضحاً أن هذه المواد يتم استخدامها لصناعة أدوية مهدئة لحالات مرضية معينة إلا أنه يمكن استخدامها لحالات غير مشروعة وهذا ما لحظه مشروع القانون الحالي.

وأوضح فرواتي أن المشروع لحظ إحداث مصحات لمعالجة المتعاطين والذين ارتفعت نسبتهم خلال

أسباب التخفيف حسب واقع الحال والدعوى، لافتاً إلى أنه تمت إضافة مواد جديدة فيما يتعلق بموضوع تهريب وزراعة المخدرات لتشمل من يستورد البذور أيضاً للزراعة.

وأضاف فرواتي: العقوبة في الحالات المشار إليها ذاتها في القانون الحالي وهي الإعدام باعتبارها جرائم خطيرة تهدد المجتمع بشكل كبير.

ورأى فرواتي أنه لا يوجد حاجة لإحداث محاكم مختصة في جرائم المخدرات باعتباره أن محاكم الجنائيات العادية تقوم بهذا الدور على أكمل وجه.

وأكد فرواتي أن المشروع الحالي سيكون له الكثير من الفوائد أهمها منع التهريب والاتجار بالمواد المخدرة الأزمة نتيجة خروج العديد من المناطق عن سيطرة الدولة وبالتالي غاب القانون عنها، مشيراً إلى أن القانون الحالي اعتبر المتعاطين ضحايا وبالتالي فإن عقوبتهم هي خضوعهم للمعالجة من المواد المخدرة.

وأضاف فرواتي: المصحات ستكون مجانية وتابعة لوزارة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل، مشيراً إلى أن المتعاطي المعتاد سيكون عليه عقوبة إلا في حال سلم نفسه لأحد المصحات للعلاج ومن هذا المنطلق تسقط عنه العقوبة.

وأكد فرواتي أن المشروع الحالي تشدد في مسألة العقوبات المتعلقة بتجارة المخدرات والتي من الممكن أن تصل إلى المؤبد إلا إذا استخدم النقاضي

محمد منار حميجو